السودان: إعلان «الدعم السريع» لحكومة موازية وهمي ودليل انكسار

عناصر من قوات «الدعم السريع» في السودان

«وكالات» : وصفت وزارة الخارجية السودانية، الأحد، إعلان الدعم السريع تشكيل حكومة موازية بأنه «وهمي» و«دليل على انكسارها».

وقالت في بيان نشرته عبر صفحتها على منصة «إكس»: «تؤكد وزارة الخارجية أن إعلان الميليشيا عن حكومتها الوهمية على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي هو خير دليل على إنكسارها ودحرها على يد قواتنا المسلحة...»، مضيفة: «إن مشاركة مكونات مدنية في هذا الإعلان الوهمي يكشف الوجه الحقيقي لتلك التحالفات ويؤكد انخراطها في المؤامرة التي كانت تحاك بتنسيق تام مع الميليشيا الإرهابية للاستيلاء على السلطة بالقوة صبيحة 15 أبريل 2023».

وتابعت الوزارة: «تدين حكومة السودان بشدة وتعرب عن قلقها العميق إزاء موافقة جمهورية كينيا وتمكين الميليشيا المتمردة من عقد اجتماعاتها التحضيرية لإعلان حكومتها غير الشرعية بنيروبي، مما يعد انتهاكاً واضحاً لسيادة السودان وخرقاً لمبدأ عدم التدخل في الشأن الداخلي، ويناقض مبادئ ومواثيق الأمم المتحدة، الاتحاد الأفريقي والإيقاد بدعم وحدة السودان وسلامة أراضيه».

كما ناشدت حكومة السودان كافة دول الجوار والمجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية والهيئات الحكومية والتنظيمات بإدانة هذا الإعلان.

وبينت الوزارة أن «التعامل مع هذ الإعلان بأي شكل من الأشكال يعتبر تعدياً على حكومة السودان وسيادتها على كافة أراضيها، كما يعتبر انتهاكاً صارخاً لحقوق ومقدرات الشعب السوداني».

أتى هذا البيان، بعد إعلان ائتلاف سوداني بقيادة قوات الدعم السريع، السبت، تشكيل «حكومة موازية»، في خطوة قد تدفع البلاد نحو مزيد من التقسيم مع استمرار الحرب الدائرة منذ عامين.

وخلال مؤتمر صحافي في نيالا، كبرى مدن إقليم دارفور الذي تسيطر الدعم السريع على معظمه، أعلن المتحدث باسم التحالف علاء الدين نقد السبت عن تعيين محمد حسن التعايشي رئيساً لـ«حكومة السلام والوحدة».

وقال مسؤول في قوات الدعم السريع لوكالة «فرانس برس»، طالباً عدم كشف هويته، إن التعايشي سيبدأ الآن تشكيل الحكومة الجديدة.

كما كشف التحالف الذي تقوده قوات الدعم السريع عن تشكيل مجلس رئاسي مكون من 15 عضوا، يرأسه قائد قوات الدعم السريع محمد حمدان دقلو (حميدتي)، وينوبه رئيس الحركة الشعبية-شمال عبد العزيز الحلو الذي يسيطر على أجزاء من جنوب البلاد.

كذلك، يضم المجلس أيضا شخصيات سياسية ومسؤولين سابقين وحكاما محليين تم تعيينهم.

ومن بين المعيّنين الهادي إدريس الذي تم تكليفه بمنصب حاكم إقليم دارفور. وبذلك صار للإقليم حاكمان متنافسان، إدريس ومني أركو مناوي المتحالف مع الجيش.

وكانت قوات الدعم السريع قد وقعت مع جماعات متحالفة معها في مارس الماضي «دستوراً انتقالياً» لدولة اتحادية مُقسمة إلى ثمانية أقاليم. وفي فبراير الماضي، اتفقت قوات الدعم السريع مع قادة جماعات متحالفة معها، خلال اجتماع في كينيا، على تشكيل حكومة من أجل «سودان جديد»، بحسب تعبيرها.

وحذّر مسؤولون أمميون من أن تشكيل قوات الدعم السريع حكومة موازية قد يؤدي إلى تعميق الانقسام في السودان وتعقيد الجهود الدبلوماسية لإنهاء النزاع الذي تفجّر في نيسان 2023.

وقالت الأمم المتحدة مرارا وتكرارا إن السودان يواجه واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. وبالإضافة إلى عشرات الآلاف من القتلى، فر الملايين من منازلهم وانهارت الخدمات الأساسية، من الرعاية الصحية إلى المياه، في مختلف أنحاء السودان.

اشتباكات بين الأمن العراقي وفصيل مسلح في بغداد.. وإصابة 15

القوات العراقية

«وكالات» : أفادت مصادر أمس الأحد، بوقوع اشتباكات بين الأمن العراقي وفصيل مسلح في العاصمة بغداد، ما أدى إلى ارتفاع عدد الإصابات إلى 15 جريحا، مشيرا إلى سقوط قتلى في صفوف قوات الأمن.

وذكرت الداخلية العراقية عبر بيان على منصة «إكس»، أنه تم اعتقال 14 ممن تورطوا في الاعتداءات المسلحة داخل إحدى دوائر وزارة الزراعة في جانب الكرخ.

وذكرت مصادر، بإصابة 9 من الأمن العراقي خلال اشتباكات مع فصيل مسلح شرق العاصمة.

كما أكدت المصادر ذاتها إرسال تعزيزات عسكرية إلى شرق بغداد بعد الاشتباكات.

كذلك، أوضحت المصادر أن قوات الأمن تحاصر مقرات الفصائل المسلحة بمنطقة الدورة في العاصمة العراقية.

وشهدت إحدى دوائر وزارة الزراعة في جانب الكرخ «حادثا خطيرا» تزامن مع مباشرة مدير جديد لمهامه في الدائرة، حيث أقدمت مجموعة مسلحة على اقتحام مبنى الدائرة أثناء انعقاد اجتماع إداري، مما تسبب بحالة من الذعر بين الموظفين الذين استنجدوا على الفور بالقوات الأمنية، وفق بيان لوزارة الداخلية العراقية.

يأتي ذلك بعد أيام قليلة من إصابة عنصر أمني عراقي واعتقال متهمين خلال اشتباكات لتنفيذ أوامر قبض قضائية في منطقة الهدام بميسان (شرق البلاد).

ليبيا تبدأ حملة لملاحقة العمّال الأجانب غير القانونيين

ضبط مئات العمال غير القانونيين في اليوم الأول من الحملة

«وكالات» : اعتقلت السلطات الليبية، أكثر من 1500 عامل أجنبي يعملون بطريقة غير قانونية، في إطار حملة أمنية واسعة النطاق، تهدف للحدّ من ظاهرة تشغيل العمال الأجانب دون تصاريح قانونية، وسط مخاوف من تعرّضهم إلى تجاوزات وانتهاكات محتملة.

وتهدف الحملة التي بدأت السبت، وتقودها وزارة العمل وجهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية، لمعالجة ملف العمال الأجانب غير القانونيين، الذين تقدّر أعدادهم بالآلاف، ويعملون في عدة مدن ومناطق، دون وثائق إقامة أو تراخيص عمل رسمية.

وفي اليوم الأول من الحملة، داهمت قوات الشرطة، السكنات العشوائية للعمالة الأجنبية الوافدة ضواحي العاصمة طرابلس، حيث تم ضبط مئات العمال ممن يعملون بطريقة غير قانونية.

وقال وزير العمل والتأهيل علي العابد في تصريحات للصحفيين، إنه تم «اكتشاف بؤر سكانية عشوائية للعمالة الأجنبية الوافدة من جنسيات مختلفة، وتبيّن عدم امتلاكهم لإقامات وتراخيص عمل وحتى تحاليل طبية»، مضيفا أنه تم «ضبط المخالفين ونقلهم لمراكز الإيواء التابع لجهاز الهجرة غير الشرعية من أجل اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة»، لافتا إلى أن هذه الحملة تهدف إلى «ضبط الأمن والنظام العام بالأحياء السكانية وتنظيم سوق العمل».

وتحرّكت السلطات الليبية لملاحقة العمال الأجانب المخالفين، عقب خروج احتجاجات في عدد من الأحياء السكانية، للتنديد بالمظاهر العشوائية والخطيرة والتجمّعات المشبوهة للعمالة الوافدة داخل مناطقهم، والمطالبة بإيجاد حلول عاجلة.

لكن هذه الحملة الأمنية وما رافقها من عمليات اعتقال جماعي للعمال الأجانب، أثارت انتقادات المنظمات الحقوقية، من احتمال تعرّضهم إلى تجاوزات وانتهاكات خلال عملية الاحتجاز.

وفي هذا السياق، انتقد الناشط الحقوقي الليبي والمهتم قضايا المهاجرين طارق لملوم، ما قامت به السلطات من «مداهمة» لمساكن العمّال الأجانب بشكل مفاجئ، مشيرا إلى أنّ هذه الحملة « دعائية ولن ينتج عنها أيّ شيء في فوضى تسكين العمالة الوافدة».

وأوضح أن السلطات تبحث دائما عن الحلقة الأضعف لتحميلها المسؤوليات، لافتا إلى أن «الحلّ لا يكمن في المداهمات والاعتقال، بل في ضبط الإجراءات والتشديد على أصحاب المساكن الليبيين الذين يقومون بتأجير العشوائيات للأجانب مقابل إيرادات تصل إلى الملايين في كل بلدية، ومحاسبة كل ليبي مخالف».

ووفقاً لوزير الداخلية بحكومة الوحدة الوطنية عماد الطرابلسي، يوجد نحو 2.5 مليون أجنبي في ليبيا، من بينهم حوالي 80 بالمائة دخلوا البلاد بطرق غير شرعية، وغير مسجلّين بالإقامة، والضرائب، وفواتير الكهرباء والماء.

وفي إحصائيات أخرى، قال مصرف ليبيا المركزي في أبريل 2025، إنّ العمالة الوافدة غير الرسمية والهجرة غير الشرعية تستنزف حوالي 7 مليارات دولار سنويا من خزينة الدولة، نتيجة لزيادة استهلاك السلع والطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازية.

برّاك للحكومة اللبنانية بخصوص حصر السلاح : الكلمات لا تكفي

المبعوث الأمريكي توماس براك في بيروت

«وكالات» : شدد المبعوث الأمريكي توم برّاك، على أن مصداقية الحكومة اللبنانية تعتمد على قدرتها على التوفيق بين المبدأ والممارسة، في إشارة منه إلى مباحثات حصر السلاح بيد الدولة.

وكتب برّاك عبر حسابه على منصة «إكس» الأحد: «إن مصداقية الحكومة اللبنانية تعتمد على قدرتها على التوفيق بين المبدأ والممارسة. وكما قال قادتها مراراً وتكراراً، فمن الأهمية بمكان أن تحتكر الدولة السلاح».

كما تابع: «طالما احتفظ حزب الله بالسلاح، فإن التصريحات لن تكون كافية».

جاء هذا بعد ساعات من حديث الرئيس اللبناني جوزيف عون، عن قيامه شخصياً بإجراء اتصالات مع حزب الله لحل مسألة السلاح، حيث أكد أن «المفاوضات تتقدم ولو ببطء».

وبحسب بيان صادر عن الرئاسة اللبنانية، أكد عون، خلال استقباله في قصر بعبدا وفداً من نادي الصحافة، أن «هناك تجاوباً حول الأفكار المطروحة في هذا المجال».

وشدد على أن «أحداً لا يرغب في الحرب، ولا أحد لديه القدرة على تحمل نتائجها وتداعياتها»، مضيفاً: «يجب التعامل بموضوعية وروية مع هذا الملف».

أما عن الوضع في الجنوب، فأكد عون أن «الجيش اللبناني بات منتشراً في كل المناطق اللبنانية، ما عدا الأماكن التي لا تزال إسرائيل تحتلها في الجنوب والتي تعيق استكمال هذا الانتشار».

يذكر أن حزب الله كان أعلن أنه غير معنيّ بالورقة الأمريكية التي حملها توماس باراك إلى بيروت، مشيراً إلى أنه معني فقط بتنفيذ القرار الأممي 1701، وذلك في أول رد على المطالب الأمريكية.

وكان برّاك سلّم المسؤولين اللبنانيين في زيارته الأولى في 19 يونيو الماضي، مقترحات لتنفيذ الترتيبات الأمنية لوقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل.

وفي زيارته الثانية في السابع من الشهر الحالي تسلم براك من الرئيس عون رداً على المقترحات التي حملها إلى المسؤولين اللبنانيين في زيارته الأولى.

إلى أن سلّم الرئيس اللبناني جوزيف عون الموفد الرئاسي الأمريكي، خلال لقائه الأسبوع الماضي، مشروع المذكرة الشاملة، باسم الدولة اللبنانية، لتطبيق ما تعهد به لبنان منذ إعلان اتفاق وقف الأعمال العدائية بين لبنان وإسرائيل في 27 نوفمبر الماضي وحتى البيان الوزاري للحكومة اللبنانية الحالية.

ويتكوف : التوترات الأخيرة بسوريا في طريقها للتسوية

من آثار الاشتباكات في السويداء بين البدو والدروز والقوات الحكومية

«وكالات» : أعلن المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى الشرق الأوسط ستيف ويتكوف، عن أن التوترات في سوريا زادت مؤخرا، في إشارة إلى الأحداث الدامية التي شهدتها محافظة السويداء الجنوبية الأسبوع الماضي.

لكنه رغم ذلك أكد في مقابلة مع شبكة «فوكس نيوز» السبت، على أن تلك التوترات في طريقها للتسوية بالفعل.

جاء هذا بعد ساعات من إعلان ويتكوف عن اتفاقيات جديدة ستبرم في المنطقة، إذ قال: «نعتقد أننا سنصدر بعض الإعلانات الكبيرة جدًا بشأن الدول التي ستنضم إلى اتفاقيات إبراهيم».

أتت تصريح المبعوث الأمريكي بعيد اللقاء الذي جمع في باريس وفدين من سوريا وإسرائيل بوساطة أمريكية السبت، إذ أوضح مصدر دبلوماسي سوري أن الاجتماع تطرّق إلى إمكانية تفعيل اتفاقية فض الاشتباك و«احتواء التصعيد» بين البلدين، دون أن يسفر عن «اتفاقات نهائية».

كما أشار إلى أن لقاءات أخرى ستعقد مستقبلاً، وفق ما نقله التلفزيون السوري الرسمي.

وكان مصدر دبلوماسي في دمشق قد قال لوكالة الأنباء الفرنسية الخميس إن اجتماعاً غير مسبوق جمع وزير الخارجية السوري أسعد الشيباني ووزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي رون ديرمر، بينما أعلن المبعوث الأمريكي إلى سوريا توم برّاك في منشور على «إكس» أنه التقى بمسؤولين سوريين وإسرائيليين في باريس.

وعُقد هذا اللقاء في أعقاب الاشتباكات التي اندلعت في محافظة السويداء في 13 يوليو، والتي دخلت إسرائيل على خطها عبر شنّ غارات على أهداف في جنوب سوريا وفي دمشق.

في حين أكدت إسرائيل مرارا على أنها لن تسمح بوجود عسكري في جنوب سوريا.

يذكر أنه ومنذ وصولها إلى السلطة في ديسمبر، أقرت السلطات السورية الجديدة بحصول مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل، هدفها احتواء التصعيد، بعدما شنّت إسرائيل مئات الغارات على الترسانة العسكرية السورية وتوغلت قواتها في جنوب البلاد عقب الإطاحة ببشار الأسد من الرئاسة.

وترتبط دمشق هدف المفاوضات مع إسرائيل بالعودة إلى تطبيق اتفاقية فض الاشتباك لعام 1974، لناحية وقف الأعمال القتالية وإشراف قوة من الأمم المتحدة على المنطقة المنزوعة السلاح الفاصلة بين الطرفين.

21 قتيلاً بعد هجوم على كنيسة في الكونغو

«وكالات» : أعلن مسؤول مدني، سقوط ما لا يقل عن 21 قتيلا، بعد هجوم على كنيسة بشرق الكونغو، نفذته مجموعة متمردة موالية لداعش.

وهاجم مسلحون من القوات الديمقراطية المتحالفة، في الواحدة صباحاً كنيسة كاثوليكية في منطقة كوماندا بشرق الكونغو، وأحرقوا عدة منازل ومحال.

وقال ديودوني دورانثابو منسق شؤون المجتمع المدني في كومنادا لوكالة «أسوشيتد برس»: «قتل أكثر من 21 في الداخل والخارج، وانتشلنا ما لا يقل عن 3 جثث متفحمة، كما احترقت عدة منازل».

وأكد متحدث باسم جيش الكونغو في إقليم إيتوري، سقوط 10 قتلى.

وقال المتحدث باسم جيش الكونغو في إيتوري، الليفتانت جوليس نغونغو: «ما نعلمه حول هذا الصباح هو اقتحام مسلحين بالمناجل لكنيسة غير بعيدة عن كوماندا، حيث قتل 10، كما أضرمت النيران في بعض المحال».

والقوات الديمقراطية المتحالفة، الموالية لداعش، مجموعة متمردة تعمل من الحدود بين أوغندا والكونغو، ، وتشن هجمات ضد المدنيين منذ أكثر من عقد.